الأمم المتحدة

E/CN.3/2006/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والثلاثون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير اقتراحا بإنشاء برنامج متكامل بشأن الإحصاءات الاقتصادية، استنادا إلى التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء، المعني بتجارة التوزيع واجتماع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الصناعية، وحلقة العمل الدولية المعنية بالتعداد الاقتصادي التي عقدتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وترد النقاط المعروضة للمناقشة في ختام التقرير.

* E/CN.3/2006/1.

230106 230106 05-66023 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٨	٣
ثانيا – برنامج الإحصاءات الاقتصادية المتكامل	٩-٣٣	٥
ألف – التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية	١١-١٢	٥
بـاء – تطوير المنهجيات	١٣-١٥	٦
جيم – التنسيق بين مختلف الكيانات الإحصائية العاملة في مجال الإحصاءات الاقتصادية	١٦-٢٠	٧
دال – تنفيذ برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية	٢١-٢٢	٨
هـاء – مواءمة أنشطة جمع البيانات	٢٣-٣٣	٩
ثالثا – استشراف المستقبل	٣٤	١١
رابعا – النقاط المطروحة على اللجنة للمناقشة	٣٥	١١

أولا – مقدمة

١ – نظرت اللجنة الإحصائية على مر السنوات في أعمال العديد من فرق العمل، وأفرقة المدن، والأفرقة العاملة، المشتركة بين الوكالات المختلفة العاملة في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

٢ – ونظرا للمكانة البارزة التي تحتلها أنشطة الخدمات في الاقتصادات الوطنية، حظيت إحصاءات الخدمات باهتمام متزايد. وأدى هذا الاهتمام إلى قيام مكتب الإحصاءات الاسترالي بإعداد الاستعراض الدولي للمسائل المفاهيمية والعملية في مجال إحصاءات الخدمات، وعرضه على اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٣[١]. وفي وقت لا حق، أعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريرين[٢] عُرضا على اللجنة الإحصائية في دورتيها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين المعقودتين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وأظهر هذان التقريران الإسهامات المنهجية الهامة التي قدمتها المنظمات الدولية والأفرقة الإحصائية، وسلما أيضا بالحاجة إلى وجود تنسيق دولي لضمان معالجة الأولويات المتفق عليها وفق نهج جماعي متكامل. ونتيجة لذلك، طلبت اللجنة الإحصائية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاضطلاع بدور قيادي في إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني بإحصاءات الخدمات.

٣ – وسعيا لتوسيع نطاق الاستعراض بحيث يشمل إحصاءات صناعات إنتاج السلع، طلبت اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين من وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات في اليابان إعداد استعراض للبرنامج الخاص بالإحصاءات الصناعية لعرضه على اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين.

٤ – وانسجاما مع النهج المتوازن الذي اتبعته اللجنة الإحصائية، نظمت الشعبة الإحصائية اجتماع فريق الخبراء المعني بتجارة التوزيع (نيويورك، آب/أغسطس ٢٠٠٥) واجتماع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الصناعية (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، كما نظمت حلقة العمل الدولية المعنية بالتعداد الاقتصادي (بيجين، تموز/يوليه ٢٠٠٥)[٣]. وأتاحت هذه الاجتماعات الثلاثة التي شارك فيها خبراء في الإحصاءات الصناعية وإحصاءات الخدمات والحسابات القومية، والأسعار والأحجام، والتصنيفات، وسجلات الأعمال التجارية، والتجارة، من المنظمات الدولية، البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء إمكانية إجراء استعراض معمق. ولم يكتف الخبراء بالإسهام في برنامج استعراض الإحصاءات الصناعية وإحصاءات تجارة التوزيع فحسب، بل ناقشوا كذلك النتائج المترتبة على اتباع نهج

الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة بتنقيح معايير من قبيل: التوصيات الدولية لإحصاءات تجارة وخدمات التوزيع (*ST/ESA/STAT/Ser.M/57*)، والتوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية (*ST/ESA/STAT/Ser.M/48/Rev.1*)، والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي (*ST/STAT/Ser.F/1*)، واستراتيجيات قياس هيكل الصناعة والنمو الصناعي (*ST/ESA/STAT/Ser.F/65*).

٥ - وفي هذه الاجتماعات أكدت الدول الأعضاء أن اتباع النظم الإحصائية الوطنية لنهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية من شأنه أن يلبي بطريقة فعالة من حيث التكلفة الطلب المرتفع على الإحصاءات الاقتصادية المناسبة التوقيت وذات النوعية العالية. ومن شأن برنامج متكامل من هذا القبيل إزاء الإحصاءات الاقتصادية أن يغطي كلا من الإحصاءات الصناعية وإحصاءات الخدمات وأن يسعى إلى جمع البيانات الاقتصادية الأساسية بأكثر الطرق فعالية في مختلف القطاعات، وبطريقة تتناسب مع إحصاءات الاقتصاد الكلي. وسيؤدي ذلك إلى قيام نظام بيانات متكامل يوفر مجموعة متنوعة من البيانات لسد احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين، منهم صانعو السياسات في الحكومات وفي الصناعات وأوساط الأعمال التجارية. وقد اعتمد عدد كبير من البلدان بالفعل هذا النهج وهي بصدد تنفيذ برامج جديدة لجمع البيانات ووضع التقديرات تتسم بفعالية الكلفة وبدرجة عالية من التكامل.

٦ - وقد أكد العديد من المنتديات والوكالات الدولية أهمية الإحصاءات الاقتصادية بالنسبة للسياسات العامة، والحاجة إلى مواءمتها. فمنظمة العمل الدولية مثلا تدعو إلى قياس مدى مساهمة المشاريع التجارية المنزلية غير النظامية في العمالة وإدرار الدخل في البلدان سعيا لتشجيع السياسات الحكومية المناسبة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قرار المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم (اسطنبول، ٢٠٠٤) بتشجيع قياس المساهمات المماثلة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه المتطلبات المتعلقة بالسياسات تستلزم اتساقا في المفاهيم وقابلية الإحصاءات للمقارنة بين مختلف الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.

٧ - وقد أتاح الزخم الذي تولَّد بفضل التنقيحات المتزامنة للمعايير الإحصائية الدولية المتعلقة بالحسابات القومية، وبتصنيفات المنتجات والأنشطة الاقتصادية، والإحصاءات الصناعية، والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي، وإحصاءات تجارة التوزيع، وغير ذلك من إحصاءات الخدمات فرصة فريدة لوضع نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية. وفي الاجتماعات الثلاثة كلها التي نظمتها الشعبة الإحصائية، أوصت الدول الأعضاء الشعبة بأن

تعمل معها ومع الوكالات الدولية على الاستفادة من هذه الفرصة لإنشاء برنامج يضمن التنسيق بين مختلف البرامج والأنشطة الجارية في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

٨ - وبناء على طلب من الدول الأعضاء، صاغت الشعبة الإحصائية هذا الرد الاستراتيجي بشأن اتباع نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية كأساس لتبادل وجهات النظر في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الإحصائية. وتتمثل رؤية الشعبة الإحصائية في إنشاء برنامج جماعي يتضمن آليات تنسيق متفق عليها تغطي مجالات واسعة من الإحصاءات الاقتصادية، منها الإحصاءات الصناعية وإحصاءات الخدمات والحسابات القومية والإحصاءات ذات الصلة. ويوجز هذا التقرير المناقشات التي جرت في الاجتماعات السالفة الذكر.

ثانيا - برنامج الإحصاءات الاقتصادية المتكامل

٩ - أكدت اللجنة الإحصائية في مناسبات عديدة الحاجة إلى تنسيق الأنشطة في مجال إحصاءات الخدمات. وقد اتخذت هذه الأنشطة حتى الآن شكل مبادرات مستقلة وإن تكن مترابطة. وينبغي أن يستند هذا التنسيق إلى برنامج للإحصاءات الاقتصادية توحده خطة جماعية للبحوث تلتقي حولها مختلف الأفرقة الإحصائية القائمة التي تعمل في مجال الإحصاءات الاقتصادية لضمان توجيه الأعمال نحو إطار مشترك. وينبغي أن تصب نتائج البحوث الإحصائية في عملية تنقيح وتنفيذ المعايير المتفق عليها لقياس إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، والتصنيفات الدولية، والأرقام القياسية للأسعار والإنتاج. ومن شأن هذا النهج المنسق أن يسمح باستخدام الموارد بفعالية أكبر سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

١٠ - ويمكن تصور خمسة عناصر لعمل برنامج الإحصاءات الاقتصادية، تشمل: (أ) التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية؛ (ب) وضع المفاهيم؛ (ج) التنسيق بين مختلف الأفرقة الإحصائية العاملة في مجال الإحصاءات الاقتصادية؛ (د) تنفيذ برنامج الإحصاءات الاقتصادية المتكامل في البلدان؛ (هـ) مواءمة أنشطة جمع البيانات. وترد أدناه مناقشة مستفيضة لهذه العناصر.

ألف - التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية

١١ - إن جدة النهج المتكامل المقترح إزاء الإحصاءات الاقتصادية سيتطلب التوعية بالحاجة إلى مثل هذا النهج وجدواه وفوائده. ونظرا لأسباب تاريخية، فإن مختلف العناصر البرنامجية للإحصاءات الاقتصادية، مثل الإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية التي تجرى على

فترات قصيرة، كثيرا ما تُنفذ بصورة مستقلة، وقد تُستخدم مفاهيم وتعاريف متناقضة، وطرق متباينة لتغطية بنود البيانات، وتصنيفات متضاربة لجمع البيانات عن سائر الأنشطة الاقتصادية، باختلاف أصناف المؤسسات التجارية من حيث الحجم. وينبغي للبرنامج المقترح أن يؤدي دورا نشطا في زيادة الوعي بميزات استخدام هيكل إحصائي مشترك يتسم بالمرونة في نفس الوقت، في تعريف الوحدات، وتطبيق التصنيفات، وتحديد المتغيرات التي سيتم جمعها لكل وحدة. ومن شأن هذا الاتساق في المفاهيم والمنهجيات أن يزيد من إمكانية مقارنة البيانات بين مختلف العناصر البرنامجية، وأن يحقق فعالية أكبر في استخدام الموارد، وفي تكامل الدراسات الاستقصائية المتعددة، وتحسين نوعية بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسمح هذا النهج بسد الثغرات في البيانات وبتحسين نوعية البيانات المستخدمة لإعداد الحسابات القومية في نفس الوقت.

١٢ - ومن المتوقع أن يشجع البرنامج المقترح على اعتماد مختلف المعايير الدولية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك إجراء تقييم عالي النوعية لنطاق هذه الإحصاءات ومدى امتثالها للمعايير. وسيكون ذلك أداة هامة لمواءمة الممارسات الوطنية وسيؤدي إلى تحسين الإحصاءات الاقتصادية الدولية وزيادة قابليتها للمقارنة.

باء - تطوير المنهجيات

١٣ - أكدت الدول الأعضاء أن العنصرين الرئيسيين للمنهجية الإحصائية المتكاملة يتمثلان في الجمع بين المفاهيم والممارسات الإحصائية في سائر الأنشطة الاقتصادية، باختلاف أصناف المؤسسات التجارية من حيث الحجم، وباختلاف المواقيت والأقاليم، من ناحية والاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من ناحية أخرى. وقد أُطلق على هذين العنصرين اسما التكامل الأفقي والتكامل العمودي. ويمكن اعتبار التكامل الأفقي نظرة عملية تنطوي على مواءمة أساليب الجمع والمعالجة والتصنيف والنشر باختلاف الأنشطة الاقتصادية وأصناف المؤسسات التجارية من حيث الحجم، وباختلاف المواقيت والأقاليم. أما التكامل العمودي فيمكن اعتباره نظرة نوعية تسعى لتحقيق الاتساق المفاهيمي مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وما يتصل به من معايير.

١٤ - وتوفر عمليات تنقيح التوصيات الدولية القائمة المتعلقة بالإحصاءات الصناعية وإحصاءات تجارة التوزيع وإحصاءات الخدمات وما يتصل بها من أرقام قياسية للإنتاج، والتي تضطلع بها الشعبة الإحصائية، فرصة فريدة للسعي للتوصل إلى نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية. وينبغي اعتماد منهجيات موحدة، ومفاهيم وتعاريف وتصنيفات

متناسقة، وكذلك تحقيق التكامل بين المراجع الزمنية والمكانية. وينبغي اعتبار إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مظلة تضمن الاتساق المفاهيمي العام للإحصاءات الاقتصادية.

١٥ - ويهدف البرنامج المقترح إلى تشجيع تطوير مجموعة مشتركة من المؤشرات المستهدَفة الخاصة بالإحصاءات الاقتصادية تكون ذات صلة بكافة الأنشطة الاقتصادية وأصناف المؤسسات التجارية من حيث الحجم، على أن تُبَّوب هذه المؤشرات حسب نوع البيانات الهيكلية والبيانات التي تجري على فترات قصيرة. وينبغي أن يكون تعريف هذه المؤشرات وصيغتها ونطاق تغطيتها متوافقة مع المفاهيم والتصنيفات الإحصائية المتفق عليها دوليا، وكذلك مع منهجيات جمع البيانات ومعالجتها ونشرها.

جيم - التنسيق بين مختلف الكيانات الإحصائية العاملة في مجال الإحصاءات الاقتصادية

١٦ - هنالك أنشطة كثيرة مستقلة وإن تكن مترابطة يجري تنفيذها في مضمار الإحصاءات الاقتصادية وقد أورد تقرير مكتب الإحصاءات الاسترالي بشأن إحصاءات الخدمات[١] قائمة لأفرقة عمل دولية وإقليمية مختلفة تُعنى بالخدمات، فضلا عن أفرقة تقوم بأعمال لها صلة ضعيفة بإحصاءات الخدمات (إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمجال الإحصاءات الاقتصادية الأوسع نطاقا). وتوفر تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢] لمحة عامة عن أنشطة هذه الأفرقة. وستستمر تقارير المنظمة في المستقبل في توفير معلومات عما تحققه هذه الأفرقة من تقدم.

١٧ - وقد أظهرت الاجتماعات الحاجة إلى تنسيق أنشطة هذه الأفرقة الإحصائية، ليس فقط في مجال إحصاءات الخدمات، وهو نشاط تضطلع به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالفعل. بل إن الحاجة إلى التنسيق تمتد إلى السياق الأوسع للإحصاءات الاقتصادية، أي بما في ذلك الإحصاءات الصناعية وإحصاءات الخدمات، فضلا عن الحسابات القومية وما يتصل بها من إحصاءات. وفوائد تنسيق الأنشطة في مجال الإحصاءات الاقتصادية واضحة، وستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الفعالية في استخدام الموارد لأنشطة جمع البيانات.

١٨ - واستنادا إلى تقارير مكتب الإحصاءات الاسترالي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيسمح البرنامج المقترح بتحقيق ما يلي: (أ) تحديد الأفرقة الإحصائية التي تعالج العناصر الأساسية للإحصاءات الاقتصادية، وتحليل برامج عملها؛ (ب) تحديد قنوات واضحة للاتصال بمختلف الأفرقة؛ (ج) الاتفاق مع تلك الأفرقة على خطة بحوث تصب في برنامج

العمل الهادف إلى تحقيق تقدم في المفاهيم وفي تطوير الجوانب العملية على حد سواء؛ (د) إنشاء موقع مركزي على الإنترنت يقوم بدور منصة للمعارف ويُسهِّل الاتصال بين مختلف الأفرقة.

١٩ - ونظرا للعدد الكبير من الأفرقة التي تعمل في هذا المجال، سيتعين على البرنامج أن يحدد بادئ ذي بدء مجموعة فرعية من هذه الأفرقة تكون مستعدة للإسهام في العناصر الرئيسية للمنهجية، على أساس أولويات يتم الاتفاق عليها. ومن ضمن الأفرقة المرشحة للمشاركة في هذه ''المجموعة الأساسية'' من أفرقة العمل: فريق فوربورغ (Voorburg) المعني بإحصاءات الخدمات، والفريق العامل الدولي المعني بالأرقام القياسية للأسعار (فريق أوتاوا) والمائدة المستديرة الدولية المعنية بأطر استقصاءات الأعمال التجارية، وفريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي.

٢٠ - وسوف يستفيد البرنامج من العمل الذي تضطلع به الأفرقة ذات الصلة على المستوى الإقليمي بما في ذلك: اللجنة الاقتصادية لأوروبا/ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي/والفريق التوجيهي المعني بسجلات الأعمال التجارية التابع للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (نوروسات)، والفريق التوجيهي المعني بالإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية التابع للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وفريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (فرقة العمل المعنية بالمؤشرات القصيرة الأجل الخاصة بالخدمات)، والفرقة العاملة المعنية بالمؤشرات الخاصة بمجتمع المعلومات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والخبراء الوطنيون لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنيون بمؤشرات العلم والتكنولوجيا.

دال - تنفيذ برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية

٢١ - سيفضي تنقيح المعايير الاقتصادية القائمة وإعمال معايير جديدة للإحصاءات الاقتصادية إلى زيادة الحاجة إلى تقديم المساعدة للبلدان. ولن تقتصر طلبات المساعدة على تغطية إحصاءات الخدمات، وإنما ستشمل أيضا النطاق الأوسع للإحصاءات الاقتصادية. وبغية مواجهة هذا الطلب المتزايد، ينبغي استحداث مجموعة من الأدلة العملية لأغراض التجميع والتدريب لاستكمال المعايير الإحصائية الحالية والجديدة. ولدى تنسيق إعداد مواد التدريب، ينبغي للبرنامج أن يشجع على تبادل أفضل الممارسات وأن يستهدف وضع قائمة تضم أسماء مقدمي المساعدة التقنية. وفي إطار هذا العنصر، يحتاج البرنامج إلى استحداث أدوات تقييم لرصد التنفيذ، ونوعية البيانات وقابليتها للمقارنة.

٢٢ - وفي حين أن الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لها أهمية في مجال وضع برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية وتحسينه، فإن تنفيذ هذا البرنامج، سيظل، في الأساس، من اختصاص البلد. ويتمثل دور الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في تعديل هذا البرنامج وتنفيذه.

هاء - مواءمة أنشطة جمع البيانات

٢٣ - تاريخيا، كانت عملية جمع البيانات تنفذ في الغالب بطريقة مستقلة وغير متسقة. وقد فرضت هياكل الأعمال التجارية السريعة التغيير، بما في ذلك أسلوب تنظيم وإدارة الأعمال التجارية على صعيدي الاقتصاد الوطني والعالمي، مقترنة بالجهود الجارية لتقليل النفقات وأعباء الاستجابة إلى الحد الأدنى، الحاجة إلى إعادة تقييم وتحسين برامج الدراسات الاستقصائية. وستقتضي هذه البرامج إعادة تصميم أُطر الاستقصاءات المتعلقة بالأعمال التجارية بهدف إدماج تلك الأُطر في عدد محدود إن لم يكن في برنامج استقصائي واحد للأعمال التجارية يستند تصميمه على سجل مركزي للأعمال التجارية، يجري تحديثه بانتظام من خلال استخدام بيانات مأخوذة من الاستقصاءات فضلا عن السجلات الإدارية.

٢٤ - وتتضمن الأسس التي تستند إليها مواءمة أنشطة جمع البيانات ما يلي: (أ) استخدام تقنيات وأساليب تجهيز عامة مشتركة وتدقيق البيانات ووضع افتراضات في آن واحد بالنسبة لجميع أنواع الوحدات في سائر الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛ (ب) تخزين البيانات في قواعد بيانات مركزية (مستودع بيانات)، يمكن الوصول إليه بمقتضى قواعد تحويل تحددها بدقة جميع إدارات المكتب الإحصائي؛ (ج) إتاحة الحصول على البيانات لاستخدامها في أغراض متعددة، بما في ذلك زيادة استخدامها في الأغراض التحليلية؛ (د) تحديد أوجه عدم الاتساق في البيانات القائمة بين المعلومات الموجودة لدى المؤسسة والمعلومات الموجودة لدى المشروع التجاري، أو غيرها من مستويات الوحدات المعقدة الكبيرة، وإزالة أوجه عدم الاتساق تلك؛ (هـ) توسيع نطاق استخدام نظام الإبلاغ الإلكتروني و/أو نظام التجهيز الآلي للاستثمارات.

٢٥ - وتشمل عناصر عملية مواءمة من هذا النوع لجمع البيانات التعدادات الاقتصادية وسجلات الأعمال التجارية، والبيانات الإدارية. وترد أدناه مناقشة تفصيلية لهذه العناصر.

التعداد الاقتصادي

٢٦- ما زال التعداد الاقتصادي يشكل نشاطا إحصائيا هاما في كثير من البلدان. ويتمثل دوره في (أ) تزويد البلد بمعلومات شاملة ومفصلة عن هيكل الاقتصاد لديه؛ (ب) إنشاء

الأساس الإحصائي لمواصلة التحليل الاقتصادي؛ (ج) وتوفير المعلومات اللازمة لإنشاء/صيانة سجل الأعمال التجارية لبلد ما من أجل توفير إطار للدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية. ويقتضي تخطيط وتنظيم التعداد وما يتبع ذلك من تحويل البيانات الأساسية المستمدة من التعداد إلى مجاميع الحسابات القومية فترة طويلة من الإعداد المتأني، وتوفير الموظفين الأكفاء، وتوفير قدر كبير من التمويل. ومن المؤسف أن هذه المعلومات سرعان ما يتجاوزها الزمن في ظل الظروف التي تتسم بالتغير السريع في البيئة الاقتصادية.

٢٧ - وغالبا ما تستخدم البلدان التعدادات الاقتصادية التي لا تجري إلا قليلا كأداة استقصاء معيارية بالاقتران مع دراسات استقصائية تجري على فترات مختلفة بين السنوات المعيارية. وقد أكد استقصاء حديث أجرته الشعبة الإحصائية[٤] بشأن العناصر المعوقة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في البلدان النامية الميل الواضح لدى البلدان للاستعاضة عن الاستقصاءات المعيارية الباهظة التكاليف بإطار عمل لاستقصاءات سنوية منسقة للأعمال التجارية (على فترات أطول).

٢٨ - وانطلاقا من إدراك أن التعداد الاقتصادي هو وسيلة لجمع البيانات لا تنطوي على مزايا فحسب، وإنما تطرح أيضا عددا من التحديات على السلطات الإحصائية، سيواصل البرنامج التشجيع على استخدام التعداد بوصفه مصدرا هاما للبيانات وأداة لتحديث أطر الاستقصاء في الاقتصادات النامية في سياق عملية إعداد سجل للأعمال التجارية وكذلك في الاقتصادات التي يوجد فيها قطاع كبير غير رسمي.

٢٩ - وسيولي البرنامج أيضا تركيزا متزايدا على الحاجة لإدماج الاستقصاءات التي تجري على فترات مختلفة حتى يتسنى للبيانات المستخلصة من كل استقصاء أن تكمل البيانات المستخلصة من الاستقصاءات الأخرى. وسيساعد اعتماد المعايير ومن ثم التعاريف المتسقة لشتى الأنشطة الاقتصادية على تيسير إدماج الاستقصاءات.

سجل الأعمال التجارية

٣٠ - يعتبر سجل الأعمال التجارية إطارا مركزيا للعينات والترجيح لكل الاستقصاءات المتعلقة بالأعمال التجارية. ويعد إنشاء هذا السجل أمرا أساسيا للتنسيق التام بين الاستقصاءات التي تستخدم نفس المعلومات الأساسية المتعلقة بوحدات الأعمال التجارية. وينبغي أن يشجع البرنامج على إنشاء هذه السجلات في البلدان التي لا تستخدم سجلات الأعمال التجارية وأن يوفر توجيها واضحا يتعلق بكيفية استخدامها في سياق برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية.

٣١ - وبغية مساعدة البلدان على وضع سجلات للأعمال التجارية. تخطط الشعبة (الإحصائية) لتنظيم حلقة دراسية في عام ٢٠٠٦ تجمع فيها بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وستعد أدلة تقنية عن سجلات الأعمال التجارية بمرور الوقت لتوثيق العناصر الأساسية لهذه السجلات وأفضل الممارسات الحالية.

البيانات الإدارية

٣٢ - يبحث عدد متزايد من البلدان في إمكانية استخدام المصادر الإدارية على نحو أكثر تكثيفا في الأغراض الإحصائية لما توفره من مزايا. ويمكن استخدام المعلومات الإدارية إما بصورة مباشرة لإنتاج البيانات الإحصائية، أو للتحقق من القيم الإجمالية المجمّعة بالفعل كوسيلة لسد الثغرات الناجمة عن البيانات الناقصة في الاستقصاءات الإحصائية.

٣٣ - ولا يعني التشجيع على الاستخدام المكثف للمعلومات الإدارية لغرض الإحصاءات الرسمية أن البيانات الإدارية يجب أن تحل محل الأساليب الإحصائية التقليدية؛ وإنما يعني ضرورة استخدامها لاستكمال تلك الأساليب وتعزيزها. وتشجع السلطات الإحصائية على التعاون مع الوكالات الحكومية للنهوض بجمع البيانات بكفاءة لخدمة الأغراض الإدارية والإحصائية على السواء.

ثالثا - استشراف المستقبل

٣٤ - قد تود اللجنة أن تنظر في مسألة إجراء تنسيق بين مختلف الأفرقة التي تقوم بأبحاث في مجال الإحصاءات الاقتصادية، آخذة في الاعتبار التوصيات الأخيرة للجنة الإحصائية في مجال الإحصاءات الاقتصادية والزخم الناجم عن الاستنتاجات الأساسية التي توصلت إليها الاجتماعات الثلاثة التي عقدتها الشعبة الإحصائية في عام ٢٠٠٥. ويمكن وضع آلية بسيطة للتنسيق. ويمكن للشعبة أن تقدم تقريرا للجنة الإحصائية في دورتها المقبلة بشأن طرائق ممكنة لعمل آلية بسيطة من هذا القبيل، فضلا عن برنامج عمل يتعلق بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة.

رابعا - النقاط المطروحة على اللجنة للمناقشة

٣٥ - قد تود اللجنة الإحصائية أن تعرب عن وجهات نظرها بشأن ما يلي:

(أ) اعتبار برنامج الإحصاءات الاقتصادية المتكامل كمفهوم مفيد ومجدٍ لتطوير مجال الإحصاءات الاقتصادية في المستقبل؛

(ب) استكشاف الطرائق لوضع آلية بسيطة للتنسيق بين مختلف الأفرقة التي تعالج الإحصاءات الاقتصادية؛

(ج) توفير مزيد من التوجيه للشعبة الإحصائية فيما يتعلق بوضع برنامج عملها بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة.

الحواشي

(١) (E/CN.3/2003/12).

(٢) (E/CN.3/2004/12 و E/CN.3/2005/5).

(٣) محاضر اجتماعين لفريقي الخبراء المعنيين بإحصاءات تجارة التوزيع، والإحصاءات الصناعية، وحلقة العمل الدولية المتعلقة بالتعدادات الاقتصادية سوف تنشر على المواقع التالية على شبكة الانترنت:

http://unstats.un.org/unsd/newsletter/unsd_workshops/distributive_trade.htm
.http://unstats.un.org/unsd/industry/meetings/eg2005/ac105-2.asp
.http://unstats.un.org./unsd/newsletter/unsd_workshops/ws_eco_censurs.htm

(٤) (E/CN.3/2005/4).